

الشراكة بين القطاعين العام والخاص ودورها في تحقيق التنمية المستدامة *Partnership between the public and private sectors and their role in achieving sustainable development.*

بشير عبد العالي¹، يحيى بدرأوي²

¹ جامعة عمارثليجي الأغواط، bachirabdelali@yahoo.fr

² جامعة زيان عاشور الجلفة، badraouiyahia@gmail.com

تاريخ النشر: 2021/12/30

تاريخ القبول: 2021/11/12

تاريخ الاستلام: 2021/10/02

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة الدور الذي تلعبه الشراكة بين القطاعين العام والخاص في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، حيث خلصنا إلى نتائج أهمها: تساهم الشراكة الجادة بين القطاعين بمختلف أساليبها في تحقيق التنمية المستدامة، إن أحسن كل طرف استغلال موارده المادية والبشرية أحسن استغلال، ودون اتكال أو تفريط، كما أنه لتفعيل هذه الشراكة لا بد من إيجاد قوانين وتشريعات تنظم هذه الشراكة بين القطاعين تتميز بالوضوح ودون أي لبس، تبين الحقوق والواجبات الملغاة على عاتق كل طرف، حتى يتحمل كل منهما مسؤوليته كاملة.

الكلمات المفتاحية: القطاع العام، القطاع الخاص، الشراكة بين القطاع العام والخاص، التنمية المستدامة.

تصنيف H50 ، H80:JEL

Abstract:

The aim of this study is to know the role played by the partnership between the public and private sectors in achieving the objectives of sustainable development, and we concluded with the most important results. The serious partnership between the two sectors contributes to the achievement of sustainable development. In order to activate this partnership, it is necessary to find laws and legislations that regulate this partnership between the two sectors. It is clear and unambiguous, showing the rights and duties that are canceled by each party, so that each of them bears full responsibility.

Keywords: Public sector, private sector, public-private partnership and sustainable development.

Classification Codes Jel: H80 ، H50

*المؤلف المرسل: بشير عبد العالي bachirabdelali@yahoo.fr

1. مقدمة:

اقتصر دور الدولة في النظام الرأسمالي على توفير الأمن وحماية الإقليم والقيام بمهمة القضاء لتحقيق العدل وفرض النظام، ولا دور للدولة في النشاط الاقتصادي، لأن تدخلها في هذا الشأن يعيق التفاعل التلقائي بين قوى الطلب والعرض، إذ يرى الرأسماليون أنّ التفاعل الحر والتلقائي بين قوى الطلب والعرض هو الأساس الذي تستند إليه عملية القيام بالنشاطات الاقتصادية، لأنّ إتاحة الحرية للأفراد في ممارسة النشاطات الاقتصادية يدفعهم إلى تحقيق أكبر قدر من المصلحة الخاصة، وبالتالي تحقيق أكبر قدر من المصلحة الاجتماعية، لأنهم يرون أن مصلحة المجتمع ما هي إلا مجموع مصالح أفرادها، فأطلق الاقتصاديون مصطلح الدولة الحارسة على الدولة التي تقوم بهذا الدور.

إلا أنّ النظام الاشتراكي كانت نظريته مخالفة للنظام الرأسمالي بشأن تدخل الدولة أو التزامها الحياد في الشؤون الاقتصادية، فيرى أنصار الاشتراكية أن تنفرد السلطة المركزية دون سواها بحق اتخاذ القرارات الاقتصادية، وأنّ عليها إضافة إلى القيام بمهامها السابقة أن توفر السلع والخدمات للمواطنين، وإعادة توزيع الدخل لصالح الطبقة المعتمدة في المجتمع، فأطلق الاقتصاديون مصطلح الدولة المتدخلة على الدولة التي تقوم بهذا الدور، إلا أن هذا الدور الجديد للدولة جعلها عاجزة عن الوفاء بجميع التزاماتها تجاه أفرادها، وذلك بسبب ندرة الموارد، وتزايد حاجات الأفراد، والعجز الذي لحق بموازنات أغلب الدول، فتقلص إثر ذلك تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، وظهرت ما يسمى بالدولة التنافسية "التي تجمع بين التدخل الحكومي لرسم السياسات الاقتصادية التي تحقق التوازن الاقتصادي، وبين إعطاء الحرية الكاملة للقطاع الخاص في إدارة أنشطته وفقا لآليات السوق" (سالم الجمل، 2016، صفحة 1688).

مع بداية الثمانينات من القرن العشرين ظهر مصطلح جديد، هو الخصخصة، والتي تشير في معناها الواسع إلى الوسائل والأساليب التي تنهي ملكية الدولة جزئيا أو كليا وتحول الأصول جزئيا أو كليا إلى القطاع الخاص، أو فقط تحول إدارة مؤسسات القطاع العام إلى القطاع الخاص ولا تستدعي بالضرورة تحول ملكية الدولة، وهناك من يرى أن الخصخصة بالإضافة إلى الأساليب التي تؤثر في الملكية والإدارة تهدف في مجملها إلى إدخال أساليب إدارة القطاع الخاص لإدارة مؤسسات القطاع العام، دون إحداث تغيير في الملكية أو الإدارة، فكانت ترى في تطبيقها العديد من الدول حلا للخروج من الأزمة التي سببها الركود الاقتصادي العالمي السائد خلال الثمانينات وما سببه من عجز في موازنات الدول، وتراكم الديون الخارجية، ولكن خاب أمل الدول عند تطبيق الخصخصة إذ نجم عنه العديد من المشاكل والآثار السلبية، مما دفع الدول إلى البحث عن بديل آخر تستطيع من خلاله التغلب عن مشاكلها في البنية الأساسية، والصحة، والتعليم وغيرها، أو بالأحرى لتحقيق التنمية، فكانت الشراكة بين القطاعين العام والخاص. وعليه يمكن طرح الإشكال الآتي لهذه الورقة البحثية:

إلى أي مدى ساهمت الشراكة بين القطاعين العام والخاص في تحقيق أهداف التنمية المستدامة ؟

وللإجابة على هذه الإشكالية اقترحنا التطرق إلى المحاور الآتية:

- ماهية الشراكة بين القطاعين العام والخاص؛ - ماهية التنمية المستدامة ؛ - سبل تفعيل الشراكة بين القطاعين العام والخاص لتحقيق أهداف التنمية المستدامة في الجزائر.

2. ماهية الشراكة بين القطاعين العام والخاص:

دعت الحاجة الماسة والطلب المتزايد على البنية التحتية الاجتماعية والأساسية لمختلف الدول إلى تبني هذا النوع من التمويل، تمويل الاستثمارات التي كانت حكرًا على الدولة، وذلك لأسباب عدة نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر، عجز موازنات العديد من الدول، وزيادة تدخل الدولة في القطاع الاقتصادي جعلها عاجزة عن الوفاء بجميع التزاماتها تجاه مواطنيها، إضافة إلى الحاجة إلى الخبرة التي يتمتع بها القطاع الخاص ويفتقد إليها في كثير من الأحيان القطاع العام، وغير ذلك كثير، فكانت الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

1.2 مفهوم الشراكة بين القطاع العام والخاص:

تعددت التعاريف التي أعطيت لمفهوم الشراكة بين القطاعين العام والخاص، إلا أنها تشير إلى نفس المدلول تقريبا، والتي تعني في شكلها العام عقد تعاوني بين القطاعين العام والخاص، يتم بموجبه سماح القطاع العام للقطاع الخاص بتقديم سلع وخدمات كانت حكرًا على القطاع العام. وتعددت أساليب وصور هذا العقد حسب الاتفاق المبرم بين الطرفين، والتي سنتطرق إلى ذكرها لاحقا، " ويختلف تعريف هذا المصطلح بين الدول والقطاعات والمؤسسات، ففي بعض الدول نجد أن مصطلح الشراكة بين القطاعين العام والخاص مصطلحا واسع النطاق، يشمل أي شراكة أو تعاون بين القطاعين العام والخاص، في حين نجد هذا المصطلح في دول أخرى يصف نوعا أكثر تحديدا من أشكال التعاون، بناءً على مدة العقد، وقيمتها، ومصادر التمويل، أو طبيعة الخدمات التي يقدمها القطاع الخاص" (ILL).

من أهم التعاريف المعطاة للشراكة بين القطاعين ما يلي:

تعريف صندوق النقد الدولي: "الاتفاقيات التي يوفر بموجبها القطاع الخاص بنيات تحتية وخدمات كانت عادة من مسؤولية الدولة" (اكتوبي وآخرون، 2007، صفحة 04).

فهذا التعريف يكتنفه الكثير من الغموض، فهل يعني ذلك تنازل الدولة عن دورها للقطاع الخاص في إنجاز بعض البنى التحتية وتقديم بعض الخدمات التي كانت من مسؤولية الدولة القيام بها، دون أن يكون للدولة أثر في ذلك، أم أن دورها يبقى إشرافيا ورقابيا على إنجازات القطاع الخاص، أم تتقاسم معه الأرباح وتتكدب معه الخسائر.

تعريف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OCDE): "تعرف مشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص بأنها ترتيبات يوفر بموجبها القطاع الخاص خدمات أو مشاريع تعنى بالبنية التحتية لطالما قدمها القطاع العام، مثل المستشفيات والمدارس والسجون والطرق والجسور والأنفاق والسكك الحديدية ومحطات المياه والصرف الصحي" (شركة ليبان بوست). فمن خلال هذا التعريف تعهد الدولة للقطاع الخاص بإنجاز مشاريع البنى التحتية التي جرت العادة أن تكون من اختصاص الدولة.

تعريف البنك العالمي: "عقد طويل الأجل يبرم بين طرف قطاع خاص وقطاع عام، لتوفير خدمة أو مشروع عام، يتحمل بموجبه القطاع الخاص مخاطر ومسؤوليات إدارية كبيرة، وترتبط فيه الأتعاب بمعايير حسن الأداء" (شركة ليبان بوست).

ما أضافه هذا التعريف، أنّ الشراكة بين القطاعين الخاص والعام، تعاقداً طويل الأجل بين الدول ومؤسسات القطاع الخاص، يتحمل القطاع الخاص مخاطر إدارية، ويتوقف إيراده على حسن أدائه.

كما عُرِفَت الشراكة بين القطاع العام والخاص أيضاً بأنها: " تشير إلى التعاون والأنشطة المشتركة بين القطاعين بغرض تنفيذ المشروعات الكبرى، وبحيث تكون الإمكانيات لكلا القطاعين مستخدمة معاً وذلك بالطريقة التي تؤدي إلى اقتسام المسؤوليات والمخاطر بين القطاعين بطريقة رشيدة لتحقيق التوازن الأمثل لكل شريك" (صلاح، 2015، صفحة 39).

فحسب هذا التعريف تخص الشراكة المشاريع الكبرى، وأن تستخدم فيها إمكانيات كلا الطرفين، وأن يتقاسم القطاعين المخاطر والمسؤوليات، وأن يحقق كلا منهما مبتغاه.

2.2 أهداف ومبررات الشراكة بين القطاعين العام والخاص:

تسعى الحكومات المتعاقدة مع القطاع الخاص في إطار الشراكة إلى تحقيق جملة من الأهداف يمكن إيجازها فيما يلي (إدارة الدراسات الاقتصادية والمالية، 2010، الصفحات 6-7):

✓ بدل أن يكون دور الحكومات القيام بالمهام التقليدية كتشغيل البنية الأساسية وتقديم الخدمات العامة، يكفي أن تقوم بـ:

- التركيز على وضع السياسات لقطاع البنية الأساسية؛
- وضع الأولويات والأهداف ومشروعات البنية الأساسية؛
- مراقبة مقدمي الخدمات وتنظيم الخدمة.
- ✓ مقاسمة الحكومة المخاطر مع القطاع الخاص، والاستفادة من أساليب التسيير التي يتمتع بها القطاع الخاص، وكذا موارده وكفاءاته في تقديم الخدمات العامة؛

- ✓ تقديم خدمات عامة أفضل وبسعر أقل من طرف القطاع الخاص، وبتكلفة أقل مما لو أنجزها القطاع العام بمفرده؛
- ✓ الالتزام بإنجاز المشاريع الموكلة إلى القطاع الخاص في وقتها المحدد، وبالميزانية المقدرة؛
- ✓ تفادي تدهور الأصول والمنشآت الضرورية للخدمات العامة نتيجة للصيانة غير الفعالة، أو التشغيل غير الفعال؛
- ✓ إدخال الابتكارات على تصميم المشروع بالنسبة للأصول والتشغيل والصيانة؛
- ✓ نقل المخاطر التي يمكن إدارتها أفضل بواسطة القطاع الخاص (التصميم والإنشاء والتمويل والصيانة) بعيدا عن الموارد المحدودة للحكومة.
- ومن المبررات التي تدفع الحكومات إلى إبرام مثل هذا العقد مع القطاع الخاص ما يلي:
- عجز الحكومات بمفردها عن تحقيق التنمية المستدامة دون إشراك القطاع الخاص والاستفادة من إمكانياته وموارده؛
- التغير التكنولوجي المتسارع والتطبيقات المتعددة للتكنولوجيا أتاحا الفرصة أمام القطاع الخاص دون الحكومات لخفض تكلفة المشاريع ، وذلك بسبب تعدد المشاريع والمجالات الملقاة على عاتق القطاع العام؛
- محدودية الموارد المالية والبشرية والتكنولوجية لدى القطاع العام ، يحتم عليه إشراك القطاع الخاص للاستفادة من موارده؛
- العجز في موارد التمويل المخصصة من طرف القطاع العام، لتمويل برامج التنمية الاجتماعية من جهة، ومطالبة المواطنين برفع جودة الخدمات التي يقدمها القطاع العام من جهة أخرى؛
- زيادة الكفاءة والفعالية من خلال الاعتماد على الميزة المقارنة، وعلى تقسيم العمل العقلاني؛
- تزويد الشركاء المتعددين بحلول متكاملة تتطلبها طبيعة المشاكل ذات العلاقة؛
- التوسع في اتخاذ القرار خدمة للصالح العام؛
- تحقيق قيمة أعلى للأموال المستثمرة.

3.2 أشكال الشراكة بين القطاعين العام والخاص

- تتعد أساليب شراكة القطاع العام مع القطاع الخاص في تقديم المشاريع الخدمية ودرجة مساهمته فيها على النحو التالي: عقود الخدمة ، وعقود الإدارة، وعقود الإيجار، وعقود الامتياز، والبناء والتشغيل ونقل الملكية، والبناء والتملك والتشغيل ونقل الملكية، والبناء والتملك والتشغيل والبيع. (إدارة الدراسات الاقتصادية والمالية، 2010)
- أ. عقود الخدمة: يعتبر اتفاقا ملزما بين الطرفين، ويتم بين هيئة حكومية لها الصلاحيات اللازمة وشركة أو أكثر من القطاع الخاص، ليقوم الأخير ببعض المهام المحددة نظير مقابل يتم الاتفاق عليه.

ب. عقود الإدارة: هو اتفاق تتعاقد من خلاله هيئة أو مؤسسة حكومية مع شركة خاصة لإدارة هذه المؤسسة، وتحصل المؤسسة الخاصة على مقابل جراء تسييرها، دون أن تتحول لها الملكية.

ت. عقود الإيجار: عقد يمنح من خلاله مالك الأصول (الحكومة) شركة خاصة حق استخدام هذه الأصول، والاحتفاظ بالأرباح لفترة متفق عليها، مقابل دفع إيجار للحكومة.

ث. عقود الامتياز: والفكرة الأساسية في هذا الامتياز، هي قيام شركة خاصة بتمويل وبناء وتشغيل مشروع خدمي جديد في مجال (الاتصالات، الكهرباء، المياه والري، النقل وغيرها) لفترة محدودة، ترجع عند نهايتها الأصول إلى الدولة، وتقوم الدولة خلال فترة الامتياز بتنظيم، ومراقبة العملية الاستثمارية والجودة والأسعار.

ج. البناء والتشغيل ونقل الملكية (BOT) build, operate, transfer: يعتبر هذا الأسلوب شكلا من أشكال تقديم الخدمات تمنح بمقتضاه الحكومة أحد الاتحادات المالية الخاصة والتي يطلق عليها شركة المشروع الحق في تصميم وبناء وتشغيل وإدارة مشروع معين تقترحه الحكومة بالإضافة إلى حق الاستغلال التجاري لعدد من السنوات يتفق عليها تكون كافية لتسترد شركة المشروع تكاليف البناء، مع تحقيق أرباح مناسبة من عائدات المشروع أو أية مزايا أخرى تمنح للشركة ضمن عقد الاتفاق.

ح. البناء والتملك والتشغيل ونقل الملكية: هنا تقوم الدولة أو إحدى أجهزتها الحكومية بمنح مستثمر القطاع الخاص الحق في إقامة أحد المشروعات الخدمية وتمويله على نفقته الخاصة وتملك أصوله وتشغيل المشروع وصيانته، وتحصيل مقابل تقديم الخدمة لسداد أعباء التمويل وتحقيق فائض ربح مناسب لمدة زمنية متفق عليها، على أن تؤول ملكية أصول المشروع للدولة في نهاية تلك الفترة الزمنية.

خ. البناء والتملك والتشغيل (BOO) build, own, operate: من خلال هذا الأسلوب يتم إعطاء القطاع الخاص مسؤوليات البناء والتشغيل والإدارة بكاملها، بالإضافة إلى الملكية المطلقة له لأصول المشروع.

د. البيع: قد تتم الخصخصة عن طريق البيع من خلال عدة صور هي: البيع المباشر أو من خلال بيع الأسهم في الأسواق المالية أو البيع للعاملين والإدارة.

3. ماهية التنمية المستدامة:

بدأ الترويج لمفهوم التنمية المستدامة في المجتمعات الدولية، في أواسط الثمانينات من القرن الماضي بعد تعالي الأصوات المنادية بضرورة الحفاظ على البيئة، وترشيد استخدام الموارد الطبيعية الناضبة، وأيضا العجز الذي منيت به الكثير من السياسات التنموية المنتهجة في العالم الثالث على بلوغ ما كان ينتظر منها من الارتقاء بمستوى الحياة أفراد هذه المجتمعات.

وقد استقر الرأي على أنه لإحداث تنمية حقيقية مستدامة لا يكفي الارتقاء بالرفاهية الاجتماعية فحسب، بل يكون ذلك بأقل قدر من هدر للموارد الطبيعية الناضبة ، وبأقل إساءة للبيئة.

1.3 تعريف التنمية المستدامة:

حاولت العديد من المنظمات والمؤسسات الدولية ، وكذلك الاقتصاديين، تعريف التنمية المستدامة ، وكل منها نظر إليها من زاوية معينة.

عُرِّفت بأنها: " التخفيف من وطأة الفقر على فقراء العالم من خلال تقديم حياة آمنة ومستدامة والحد من تلاشي الموارد الطبيعية وتدهور البيئة والخلل الثقافي والاستقرار الاجتماعي" (مركز الانتاج الإعلامي، 1427هـ).

كما عرفت أيضا بأنها: " التنمية التي توفر حاجات الحاضر دون إعاقة أجيال المستقبل من توفير حاجاتهم" (مركز الانتاج الإعلامي، 1427هـ).

كما عرفها ادوارد باير، وهو أول من استخدم تعبير التنمية المستدامة: " أنها ذلك النشاط الاقتصادي الذي يؤدي إلى الارتفاع بالرفاهية الاجتماعية، مع أكبر قدر من الحرص على الموارد الطبيعية المتاحة وبأقل قدر من الإضرار والإساءة البيئية" (حسون وآخرون).

أما منظمة اليونسكو، " فترى التنمية المستدامة أن كل جيل يجب أن يتمتع بالموارد الطبيعية، ويتركها صافية وغير ملوثة كما جاءت إلى الأرض" (عبد المنعم، 1999، صفحة 54).

فالتعاريف السابق ذكرها كلها تتمحور حول المحافظة على البيئة، وقلة هدر الموارد الطبيعية لتستوفي الأجيال اللاحقة منها حقها.

أجرى تقرير الموارد العالمية الذي نشر عام 1992م، مسحاً شاملاً لهذه التعاريف، فوجد أن هناك عشرون تعريفاً واسع التداول، استطاع أن يصنفها ضمن أربعة مجاميع هي: البعد الاقتصادي، والاجتماعي، والبيئي، والتكنولوجي: " أصدرت لجنة التنمية المستدامة المنبثقة عن قمة الأرض كتاباً حول مؤشرات التنمية المستدامة تضمن نحو 130 مؤشراً ، مصنفة في أربع فئات أو أبعاد رئيسية هي اقتصادية، واجتماعية، وبيئية، وتكنولوجية" (سعيد وآخرون، 2006).

أ. البعد البيئي: إن إدراج الحفاظ على البيئة في عملية التنمية أصبح ضرورة ملحة ، لأن التلوث يضر بصحة المجتمع وأفراده ، ويضر أيضاً بالإنتاجية من جانبين (نجم، 2008، صفحة 132):

أولاً: إن التلوث مدمر للأنشطة الاقتصادية والحد منها مما ينعكس سلباً على الإنتاجية على المستوى الكلي ، فمثلاً تلوث الهواء في أوروبا وضع قيوداً على حركة الشاحنات، والأنشطة الصناعية، كما أن الأمطار الحامضية أضرت بالغابات مما بات يهدد صناعة الأخشاب، بالإضافة إلى التكاليف الكبيرة التي يتحملها الأفراد والمؤسسات جراء تجديد الواجهات في فترة أقصر.

ثانيا: أصبحت الشركات الملوثة تتحمل تكاليفا إضافية، كما أصبحت مهددة بالمقاطعة من طرف الزبائن الخضراء البيئة.

"ويمثل تلوث الهواء والمياه والتربة مشكلة مستمرة ذات أبعاد محلية وعالمية تضر بصحة البشر والنظم الإيكولوجية ، ووفقا لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ثمة تعرض كبير بالفعل للمواد الكيميائية الخطرة في جميع أنحاء العالم ومن المرجح أن يتزايد في العقود المقبلة، لاسيما في الاقتصاديات الناشئة والبلدان النامية، وقد بات معدل تركيزات الملوثات يتجاوز المستويات الآمنة في بعض المدن ، ومن المرجح ان تؤدي الزيادة المستمرة بلا هوادة في نسبة التلوث إلى مضاعفة عدد الوفيات المبكرة الناجمة عن الجسيمات المحمولة جوا في المناطق الحضرية ، لتبلغ 3,6 مليون وفاة في السنة بحلول عام 2050" (محمد، 2017، صفحة 8).

لذلك ركزت كل التعاريف البيئية على " الاستخدام الأمثل للأراضي الزراعية والموارد المائية في العالم بما يؤدي إلى مضاعفة المساحات الخضراء على الكرة الأرضية" (دوزية و وآخرون، 1988، صفحة 22)، وأيضا " حماية المناخ من الاحتباس الحراري وتعني عدم المخاطرة باستخدام كل ما من شأنه إحداث تغييرات كبيرة في المناخ العالمي، فالإشعاعات المختلفة والمخلفات النووية والكيميائية تؤدي إلى حدوث آثار سلبية وتغيرات مناخية تؤثر على الحياة في الكرة الأرضية ، فالهدف الأساس للتنمية المستدامة العمل على إيجاد بيئة خضراء خالية من التلوث وحماية البيئة من جميع الآثار السلبية لجميع المخالفات الصناعية" (غليان و وآخرون).

ب. التعريفات الاجتماعية: وتعني بالسعي من أجل استقرار النمو السكاني، ووقوف تدفق الأفراد للمدن من خلال تطوير مستوى الخدمات التعليمية، والصحية في الأرياف (حسون و وآخرون). ويتضمن هذا البعد أيضا (غليان و وآخرون): الحكم الصالح، والذي يعد من أهم متطلبات التنمية المستدامة، وأن تكون المشاركة في الحكم من قبل جميع أفراد المجتمع، لأن تحقيق هذا الهدف سينعكس بالإيجاب على القرارات السياسية والاقتصادية التي ستكون في صالح المجتمع؛ توفير خدمات الصحة والتعليم؛ وذلك من المراحل الدنيا إلى المراحل العليا؛ التحكم في النمو السكاني، والتوزيع بين المناطق الحضرية والريفية.

ج. التعريفات الاقتصادية: لكل من الدول الصناعية والدول النامية نظرتها إلى التنمية المستدامة، إذ ترى الدول الصناعية أن التنمية المستدامة تعني إجراء تخفيض عميق ومتواصل في استهلاك الطاقة والموارد الطبيعية، وإحداث تحويلات جذرية في الأنماط السائدة وعم تصدير نموذجها الصناعي عالميا، في حين ترى الدول النامية إلى التنمية المستدامة بأنها توظيف الموارد من أجل رفع المستوى المعيشي للسكان.

د. التعريفات التكنولوجية: ترى هذه التعريفات أن التنمية المستدامة هي التنمية التي يتم إحداثها بتقنيات نظيفة بطاقة وموارد أقل، وبمستوى مقبول من الغازات والملوثات البيئية.

2.3 مؤشرات التنمية المستدامة:

برزت الحاجة لوضع مؤشرات للتنمية المستدامة، بعد شيوع الأبحاث والدراسات المستفيضة حول التنمية المستدامة، ويمكن تصنيف هذه المؤشرات كما يلي (غليان و وآخرون):

أ. المؤشرات الاقتصادية: ويضم هذا المؤشر:

✓ نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي: يحسب بقسمة الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية في سنة معينة على عدد السكان في تلك السنة، وهذا المؤشر يعكس معدلات النمو الاقتصادي؛

✓ نسبة الاستثمار الثابت إلى الناتج المحلي الإجمالي: رأس المال الثابت الإجمالي هو ذلك الجزء من القابلية الإنتاجية الآتية الموجهة إلى إنتاج السلع الرأسمالية، وينقسم تكوين رأس المال الثابت إلى قسمين: تكوين رأس المال الصافي والذي يستخدم في زيادة الطاقة الإنتاجية، وتكوين رأس المال التعويضي الذي يستخدم للحفاظ على الطاقة الإنتاجية القائمة، أو تعويض الاندثار في رأس المال الثابت القائم؛

✓ نسبة الصادرات إلى الواردات: هو حاصل قسمة صادرات السلع والخدمات إلى واردات السلع والخدمات، ويبين هذا المؤشر درجة انفتاح الاقتصاد المحلي على الاقتصاد العالمي؛

✓ مجموع المساعدات الإنمائية الرسمية: وتتمثل المساعدات الإنمائية في المنح والقروض التي تقدمها الجهات الرسمية بشروط مالية ميسرة إلى بعض البلدان للنهوض بالتنمية والخدمات الاجتماعية، وهو يحسب كنسبة مئوية من الناتج القومي الإجمالي؛

✓ الدين الخارجي/الناتج المحلي الإجمالي: يمثل مديونية البلد، ويساعد في تقييم قدرته على تحمل الديون.

ب. المؤشرات الاجتماعية: ويتضمن المؤشرات التالية:

✓ معدل البطالة: وهو حاصل نسبة عدد الأفراد في سن العمل، والقادرين عليه، ولم يحصلوا على فرصة عمل، إلى مجموع القوى العاملة الكلية في بلد ما؛

✓ معدل النمو السكاني: وتتمثل أهميته في التنمية المستدامة في شرط عدم تخلف معدل نمو نصيب الفرد من الدخل عن معدل نمو السكان؛

✓ معدل الأمية بين البالغين: وهو حاصل قسمة عدد الأفراد الأميون الذين تتجاوز أعمارهم 15 سنة إلى مجموع البالغين؛

✓ معدل الالتحاق بالمدارس: الابتدائي والثانوي والعالي: وهو حاصل قسمة عدد الملتحقين بهذه الأطوار إلى مجموع عدد السكان؛

✓ نسبة السكان في المناطق الحضرية : يمثل نسبة القاطنين في المناطق الحضرية إلى مجموع السكان ، ويعكس هذا المؤشر مشاركة القطاع الصناعي في تحقيق التنمية المستدامة؛
✓ حماية صحة الإنسان: يحسب هذا المؤشر من خلال قسمة عدد الأفراد الذين لا تتوفر لهم خدمات صحية، ومياه شرب صحية إلى عدد السكان.

3.3 المؤشرات البيئية: ويتضمن ما يلي:

✓ نصيب الفرد من الأراضي الزراعية: تعد الزراعة قطاعا اقتصاديا مهما ، لما يوفره من غذاء ، وما يتيح من مناصب شغل تخفف من حدة البطالة؛
✓ التغير في مساحات الغابات والأراضي الحرجية: يقيس هذا المؤشر نسبة التغير في مساحة الأراضي الخضراء إلى المساحة الإجمالية للبلد، وكلما كانت هذه النسبة مرتفعة دل ذلك على إمكانية زيادة الإنتاج الزراعي، وكلما قلت هذه النسبة دل ذلك على التصحر وزحف الرمال إلى الأراضي الخضراء؛
✓ التصحر: ويقيس نسبة الأراضي المصابة بالتصحر إلى مساحة البلد الإجمالية، ويعد تقليص المساحات المتصحرة من شروط تحقيق التنمية المستدامة.

4.4 المؤشرات المؤسسية: ويتضمن ما يلي:

✓ الحصول على المعلومات: ويتمثل في مدى قدرة الأفراد على الحصول على المعلومات، والمتمثل في أعداد الطلبة الملتحقين بالمراحل التعليمية المختلفة، وعدد مستخدمي الهاتف الثابت والنقال؛
✓ عدد العلماء والمهندسين في مجال البحث العلمي: ويقاس عددهم لكل مليون شخص؛
✓ الإنفاق على البحث والتطوير: ويؤخذ كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي.
4. سبل تفعيل الشراكة بين القطاعين العام والخاص لتحقيق أهداف التنمية المستدامة: - دور القطاع الخاص في دعم التنمية الاقتصادية المستدامة.

بقي القطاع العام في الجزائر لفترة طويلة محتكرا لنفسه الاستثمارات التنموية وكانت النتائج ضعيفة إن لم نقل سلبية بسبب النظرة الاحتكارية والتخوف من المشاركة، فما كان على الحكومة إلا فتح الطريق أمام القطاع الخاص للمشاركة في تحريك عجلة التنمية المستدامة .

1.4 مميزات وخصائص القطاع الخاص في الجزائر:

يملك القطاع الخاص عدة ميزات جعلت منه يحتل الريادة في تحقيق التنمية المستدامة للمجتمع من خلال أدائه في النشاط الاقتصادي قائم على إنتاج الثروة وفتح مناصب الشغل بشكل يسمح بخلق وتيرة نمو وتطور ديناميكية على المدى الطويل، نذكر أهم ميزات القطاع الخاص (شريط و بن الحاج، 2016، صفحة 241):

- السرعة في الانجاز وتحقيق أهداف البرامج والمشاريع الاقتصادية، وذلك لتوفر الحافز على المنافسة بالمقارنة مع القطاع العام؛

- يمتاز القطاع الخاص أيضا، بخاصية الديناميكية والحيوية وسرعة المبادرة قبل فوات الفرصة، أي عدم وجود بيروقراطية معرقله بعكس القطاع العام الذي يمتاز بالبطء في حركته ومبادرته؛
- القطاع الخاص يزيل تخوف رأس المال الأجنبي ويشجعه على الاستثمار والشاركة؛
- يتصف القطاع الخاص بإتباع أساليب إدارية حديثة وكذلك باستعمال تكنولوجيا متطورة مما يساعد على تجديد الأصول الثابتة وزيادة جودتها في الاقتصاد المحلي مما يؤدي إلى زيادة الإنتاجية؛
- تميز القطاع الخاص بكفاءة عالية مقارنة بالقطاع العام مما يؤدي إلى توفير الموارد المالية وتحسين الأداء في مجال النشاطات التي يقدمها؛
- توظيف العدد الضروري من العمال، وهذا عكس القطاع العام والذي يوجد فيه باستمرار فائض في عدد العمال مما يخفض إنتاجيته؛
- وضوح الهدف في القطاع الخاص، والمتمثل أساسا في الوصول إلى أقصى ربح.

2.4 مراحل تطور القطاع الخاص في الجزائر:

مرنشاط القطاع الخاص بالجزائر بمرحلتين أساسيتين، قبل إصلاحات التسعينات وبعدها :
أ. مرحلة ما قبل الإصلاحات الاقتصادية (التسعينيات): انتهجت الجزائر مباشرة بعد الاستقلال الأسلوب الاشتراكي للتنمية، وكان للقطاع العام حضا أوفرا من القطاع الخاص في مشاريع التنمية بسبب هيمنة الدولة على تسيير مشاريع التنمية، واتسمت نظرة الحكومة للقطاع بأنه قدر محتوم ولا بد من التعامل معه بحذر (Benissad, 2006، صفحة 54).

صدر قانون 82-11 المؤرخ في 21/09/1982 لترقية المبادرة الخاصة وحدد المهام الجديدة التي أوكلت للاستثمار الخاص وما كان ينتظر من مشاركة القطاع الخاص والتي تمثلت فيما يلي:
-المساهمة في توسيع القدرات الإنتاجية للأمة وتجنيد الادخار؛
-خلق مناصب عمل؛

-إشباع حاجيات المواطنين من الخدمات والسلع؛
-تحقيق تكامل مع القطاع العمومي عن طريق مشاركة القطاع الخاص في النشاطات الصناعية التحويلية في مرحلتها الأخيرة؛

-المساهمة في سياسة التنمية الجهوية المتوازنة وتثبيت السكان في مناطقهم عن طريق إقامة مشاريع في المناطق المعزولة واستعمال اليد العاملة والموارد المحلية (زغادي، 2015، صفحة 52).

ب. مرحلة بعد الإصلاحات الاقتصادية (التسعينيات):

جاءت كنتيجة حتمية لما وصلت إليه الأوضاع السيئة للاقتصاد الجزائري بسبب الإيديولوجية الاحتكارية المنتهجة والتركيز على أحادية تمويل الاقتصاد من مداخل الجباية البترولية، بدأت الحكومة بعد 1990 بإصدار القوانين المسيرة لنشاط القطاع الخاص منها القانون رقم 90-10 المؤرخ في

14 أبريل 1990 وقد نص على إلغاء التمييز وإرساء مبدأ توحيد المعاملة بين المؤسسات الخاصة والعامة في الحصول على الائتمان وإعادة التمويل من البنك المركزي (مياسي، 2011، الصفحات 117-118).
لم تكتف الحكومة بهذا بل تمتت القانون بصدور الأمر رقم 03-01 بتاريخ 20 أوت 2001 الذي بين المكانة والدور الذي أصبحت تحتله استثمارات القطاع الخاص وسمح لها بالنشاط في كل القطاعات الاقتصادية دون استثناء، حمل هذا البرنامج جملة من الإجراءات المساندة لتطوير المؤسسات الخاصة من خلال دعم المحيط المباشر الذي تعمل ضمنه المؤسسة، هذه الإجراءات هي (بن مرزوق، 2001، صفحة 69):

- تطوير وتحسين خدمات مصلحة الضرائب؛
- إنشاء مراكز تهتم بتقديم إرشادات في ميدان التسيير والقضاء؛
- مواصلة تنفيذ الإصلاحات المؤسساتية والهيكلية الضرورية لبروز محيط يسمح بعمل فعال لقوى السوق أين تلعب الدولة دورها في تأطير وتنظيم المجال الاقتصادي؛
- إعداد برنامج للإصلاح الضريبي يهدف إلى الحد من التهرب الضريبي وذلك بالاعتماد أساساً على تخفيض قيمة مختلف النسب والرسوم التي تفرض على المؤسسات؛
- تهيئة المناطق الصناعية واتخاذ كل الإجراءات الضرورية التي من شأنها تقليص مدة تنفيذ المشاريع وبالأخص ما يتعلق بمشكل العقار الصناعي.

3.4 مساهمة القطاع الخاص في التنمية المحلية في الجزائر

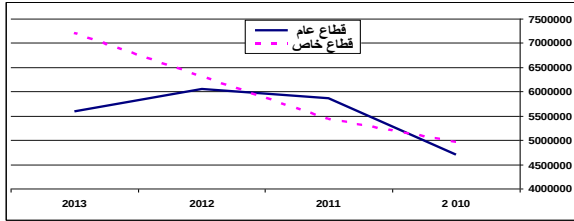
- تظهر فعالية القطاع الخاص في الرفع من معدلات التنمية المستدامة وتحقيق أهدافها المنشودة بصورة عامة في العناصر التالية (عبد اللطيف، 2011، صفحة 561):
- المشاركة في عملية التخطيط الاستراتيجي للتنمية الاقتصادية لزيادة الكفاءة والفعالية لبرامج التنمية؛
 - ربط السكان بالأنشطة الاقتصادية المحلية، ليعود عليهم بتوفير مناصب عمل جديدة؛
 - تحسين مستوى المرافق العامة والبنية الأساسية للمناطق المحلية، ومن ثم رفع جودة الحياة في هذه المناطق وجعلها أكثر جذبا للعمل والإقامة؛
 - إضفاء الشرعية اللازمة على عملية التنمية المحلية وتنقيتها من الاعتبارات السياسية لضمان استدامتها على المدى البعيد؛
 - تأمين المزيد من الموارد المالية والمادية، والمعرفة والخبرة التي غالبا ما لا تتوفر داخل المجتمع المحلي؛
 - كفاءة التعامل مع ظروف الاقتصاد المحلي حيث أن أصحاب المشاريع الخاصة عادة ما يكونون أكثر دراية بالفرص الموجودة مقارنة بالقطاع العام أو السلطات المحلية. وأكثر قدرة على تحديد العقبات التي تواجه استراتيجية التنمية المحلية؛

- مساندة استراتيجية التنمية المحلية على النحو الذي يساعد على تعزيز ثقة المستثمرين ورجال الأعمال والشركات...

ظهرت مساهمة القطاع الخاص في التنمية المستدامة بالجزائر من خلال عدة مؤشرات منها:
الناتج المحلي الذي يظهر في تكوين القيمة المضافة

الجدول 1- مقارنة تطور مساهمة القطاع الخاص والعام في تكوين القيمة المضافة الخام الوحدة:

دج



السنة	قطاع عام	قطاع خاص
2010	4706973	4962644,3
2011	5855054,1	5447850,7
2012	6057318,7	6326169,1
2013	5598000,5	7210852,4

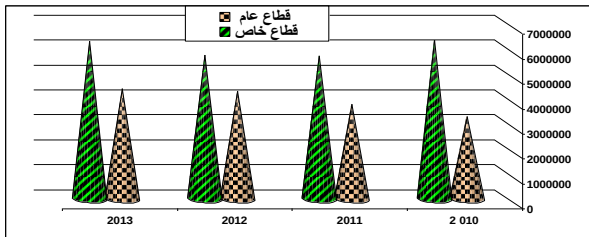
المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات، الحسابات الاقتصادية www.ons.dz

من الشكل نلاحظ أن مساهمة القطاع الخاص في تكوين القيمة المضافة الكلية متزايدة وأحسن من نظيرتها في القطاع العام وخاصة في السنوات الأخيرة 2013، يعكس تحسن وضع القطاع الخاص في الاستثمارات التنموية وكذا سياسة الدولة المتجه نحو القضاء تدريجيا على احتكار القطاع العام للاستثمارات.

- في نفس الفترة وصل القطاع الخاص إلى أعلى مستوياته في التشغيل مقارنة بالقطاع العام

المعطيات توضح ذلك:

الجدول 2- مقارنة تطور مساهمة القطاع الخاص والعام في فتح مناصب عمل الوحدة: عامل



السنة	قطاع عام	قطاع خاص
2010	3346000	6390000
2011	3843000	5756000
2012	4354000	5816000
2013	4440000	6349000

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات، الحسابات الاقتصادية www.ons.dz

- المتتبع لهذه المعطيات يلاحظ أن القطاعين العام -الخاص يعوضان بعضهما في فتح مناصب العمل، فكلما انخفضت هذه النسبة عند العام يعوضها القطاع الخاص في توظيفها والعكس أيضا، والفارق

بينهما يعود لصاح القطاع الخاص بحوالي: 31%؛ 20%؛ 14%؛ 18%، تؤكد هذه النتائج مدى مساهمة القطاع الخاص في الرفع من مستويات التنمية المستدامة.

4.4 دور القطاع الخاص كشريك أساسي في تحقيق التنمية المحلية بالجزائر:

بعد ما تأكد الدور الأساسي لمساهمة القطاع الخاص في إنعاش مؤشرات التنمية المستدامة، ارتأت الحكومة الجزائرية جعل هذا القطاع شريك لها. وهي ليست لوحدها حيث نجد جميع دول العالم اتجهت نحو الاعتماد على القطاع الخاص ليكون له دور فعال في تحقيق التنمية المحلية، فأصبحت هذه الدول تعول عليه في مساهمة تنمية المجتمع ورفع من مستوى المعيشة للمواطنين (فهيم محمود، 2011، صفحة 8).

ترافقا القطاع العام والقطاع الخاص في الجزائر على العمل على استمرارية المشاركة في عملية التنمية المستدامة من خلال النقاط التالية (زغادي، 2015، صفحة 54):

- توفير البيئة الاقتصادية الكلية المستقرة؛
- استمرارية التنافسية في الأسواق؛
- منح فرص متساوية أمام جميع أفراد المجتمع الفقراء والفئات ذات الفرص والإمكانيات البسيطة في الحصول على التسهيلات الدالية والفنية للمساهمة الإنتاجية في المجتمع و تحسين مستوى دخلهم ومعيشتهم؛
- تعزيز المشاريع التي تتيح وتمنح فرص العمل ؛
- جذب الاستثمارات والمساعدة في نقل المعرفة والتكنولوجيا للطبقات الفقيرة؛
- تنفيذ القوانين والالتزام بها؛
- التحفيز المستمر لتنمية الموارد البشرية.

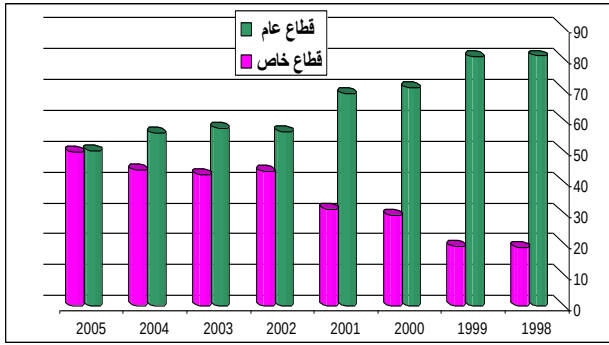
5.4 تحديات الشراكة في تحقيق التنمية المستدامة بالجزائر:

رغم السياسة التي تنتهجها الحكومة الجزائرية في دعم وترقية الاستثمار وفتح الطريق أمام القطاع الخاص لتحريك عجلة التنمية المستدامة، إلا أن الواقع العملي يشوبه بعض المشاكل والعراقيل التي تتخبط فيها التنمية المحلية، وتظهر هذه الحقائق في المؤشرات الدولية والإقليمية لقياس جاذبية مناخ الاستثمار، مما يحول دون نمو الاستثمارات الخاصة المحلية والأجنبية.

تكمن هذه المشاكل في العناصر التالية:

أ- مشكل التمويل ومزاحمة القطاع العام للقطاع الخاص الذي يظهر في مؤشر نصيب القروض الموجهة للقطاعين معا؛ ويمكن تتبعه في البيانات التالية:

الجدول 3- مقارنة نسب القروض الممنوحة للقطاعين العام والخاص بالوحدة: %



السنة	قطاع عام	قطاع خاص
1998	81	19
1999	80.8	19.2
2000	70.6	29.4
2001	68.7	31.3
2002	56.5	43.5
2003	57.4	42.6
2004	56.02	43.97
2005	50.39	49.90

المصدر: بنك الجزائر، 2005

في البداية نرى احتكار القطاع العام للقروض الممنوحة ومنذ 2002 بدأت النسب تتقارب إلى أصبحت متساوية سنة 2005 نظرا لمحاولة الحكومة فك الاحتكار من القطاع العام تدريجيا ومشاركته للقطاع الخاص.

ب- أدى تداخل الصلاحيات مختلف الهيئات إدارية وتنظيمية المختصة بالاستثمار وعدم شفافية المعلومة إلى ظهور صعوبات إدارية تمخضت إلى:

- تعقد عملية إنشاء مؤسسات خاصة للاستثمار مع طول تنفيذ الإجراءات وكثرة استخراج الوثائق المطلوبة لإنشاء المشروع حيث أن عملية التأسيس تمر على 14 إجراء، مدتها قرابة الشهر بتكاليف 21.5% من دخل الفرد مقارنة بدول الجوار؛

- ضعف البنية التحتية وانعدام الخدمات الأساسية للمستثمرين في مواقع الاستثمار، كالكهرباء والغاز، العلاج، خطوط الهاتف وقنوات صرف المياه؛

- ضعف وثقل النظام الضريبي نظرا لتعقد الإجراءات الجبائية، وانعدام الرؤيا الواضحة في التطبيق، وكثرة التلاعبات وسوء التفسيرات في قوانين منح الاستثمارات؛

5. خاتمة:

توصلنا من خلال عرض هذا البحث إلى العديد من النتائج أهمها:

➤ الشراكة بين القطاعين العام والخاص أصبحت ضرورة لا خيارا أمام الحكومات، لما

تساهم به في طمر الفجوة التمويلية للمشاريع ذات الخدمات العمومية؛

➤ تعمل الشراكة على نقل التكنولوجيا، وجذب رؤوس الأموال الأجنبية، وحل مشكلة

البطالة؛

- تعمل الشراكة بين القطاعين العام والخاص على تحسين جودة الخدمات العمومية المقدمة من طرف القطاع الخاص وعجز القطاع العام عن ذلك، وذلك لتوسع دور الدولة وتدخلها وتعدد مهامها؛
- الشراكة الجادة والحقيقية بين القطاعين ثمرتها تحقيق كل طرف لأهدافه، القطاع الخاص يحقق الأرباح، والقطاع العام يحقق ما خطط له من أهداف التنمية المستدامة.
6. قائمة المراجع:

1. Hocine Benissad. (2006). *Algérie :de la planification socialistes à économie de marché* ., Alger: ENAG éditions.
2. JLL. (بلا تاريخ). *الشركات بين القطاع العام والخاص منهج جديد لتمووي مشاريع التطوير العقاري في المملكة العربية السعودية*. تاريخ الاسترداد 01 01, 2019، من JLL: <http://www.jll-mena.com/mena/ar-ar/Research/PPP%20Report%20by%20JLL%20and%20DLA%20Piper%20-%20Nov%202017%20-%20Arabic.pdf>
3. أحمد شكري السعيد عبد المنعم. (1999). *التنمية المستدامة ما بين المفهوم والتطبيق*. جامعة الأزهر، مصر.
4. إدارة الدراسات الاقتصادية والمالية. (2010). *الشراكة بين القطاعين العام (الحكومة) والخاص*. تم الاسترداد من حكومة دبي: <http://www.dof.gov.ae/en-us/publications/Lists/ContentListing/Attachments/62>
5. إكرام مياسي. (2011). *الاندماج في الاقتصاد العالمي وانعكاساته على القطاع الخاص في الجزائر*. الجزائر: دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع.
6. برنار دوزية، و وآخرون. (1988). *مفاتيح استراتيجية جديدة للتنمية*. القاهرة، الشعبية المصرية القومية لليونسكو.
7. برناردين اكيثوي، و وآخرون. (2007). *الاستثمار العام والشراكة بين القطاعين العام والخاص*. سلسلة قضايا اقتصادية (40)، 04.
8. شركة ليان بوست. (بلا تاريخ). *الشراكة بين القطاعين العام والخاص حان وقت التنفيذ*. تم الاسترداد من https://www.libanpost.com/Library/Assets/Documents/LP_PPP.p
9. صلاح الدين فهمي محمود. (2011). *دور القطاع الخاص في المشاركة المجتمعية*. جامعة الأزهر، مصر.
10. عابد شريط، و جلول ياسين بن الحاج. (2016). *دور القطاع الخاص في دعم التنمية الاقتصادية المحلية دراسة حالة الجزائر*. مجلة الاستراتيجية والتنمية، 06(10)، 241.
11. علي محمد سعيد، و وآخرون. (2006). *التنمية المستدامة منهج جديد للتنمية*. جامعة الأنبار، العراق.
12. فاتح زغادي. (2015). *دور القطاع الخاص في التنمية المحلية بالجزائر دراسة حالة ولاية المسيلة*. مذكر ماستر في العلوم السياسية. جامعة المسيلة، الجزائر.
13. لبنى عبد اللطيف. (2011). *تفعيل البعد المحلي في التنمية الاقتصادية*. جامعة القاهرة، مصر.
14. مجيد محمود محمد. (2017). *التنمية المستدامة في الوطن العربي المعوقات والمتطلبات*. *المجلة الليبية العالمية* (25)، 8.

15. محمد صلاح. (2015). دور الشراكة بين القطاعين العام والخاص في رفع عوائد الاستثمار في البنى التحتية للاقتصاد وفق نظام البناء والتشغيل ونقل الملكية. الشلف، جامعة حسيبة بن بوعلي، الجزائر.
16. محمد عبد الله حسون، و آخرون. (بلا تاريخ). التنمية المستدامة المفهوم والعناصر والأبعاد. تاريخ الاسترداد 01 01, 2019 من [aId=10768&https://www.iasj.net/iasj?func=article](https://www.iasj.net/iasj?func=article&aId=10768)
17. مراد بن مرزوق. (2001). مساهمة اقتصاد السوق في تطوير القطاع الخاص دراسة حالة الجزائر. جامعة الجزائر.
18. مركز الانتاج الإعلامي. (1427هـ). نحو مجتمع المعرفة. سلسلة دراسات. جامعة الملك عبد العزيز، المملكة العربية السعودية.
19. مهدي سهر غليان، و آخرون. (بلا تاريخ). دراسة تحليلية لأهم مؤشرات التنمية المستدامة في البلدان العربية والمتقدمة. تاريخ الاسترداد 01 01, 2019، من [aId=52724&https://www.iasj.net/iasj?func=fulltext](https://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=52724)
20. نجم عبود نجم. (2008). البعد الأخضر للأعمال المسؤولية البيئية لرجال الأعمال. عمان: الوراق للنشر والطباعة.
21. هشام مصطفی محمد سالم الجمل. (12, 2016). الشراكة بين القطاعين العام والخاص كأداة لتحقيق التنمية المستدامة. مجلة جامعة الأزهر، 1688.